

كلامه نعم لو قال الواقف علي الذين ينسبون الي باسماهم لم يكن  
لاولاد البنين فيه شي واعلم انه يقع في كتب الاوقاف ومن مات  
انتقل نصيبه الي من في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره  
ان المستحقين تاسيس لا تاكيد فيجعل علي وضعه المعروف في اسم  
الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت  
من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله علي الجاز ايضا بان يراد الاستحقاق  
ولو في المستقبل كما افاد ذلك السبكي وفتي به الوالد رحمه الله تعالى  
لان قوله من اهل الوقف كاف في افادة هذا فيلزم وعليه الفاقول  
المستحقين وانه لمجرد التاكيد والتاسيس خير منه فوجب العمل به  
ولو وقف علي اولاده او بنيه وبناته دخل الخنثي لعدم خروجه عنهم  
لصريحه انه انما يعطي المتبين اذا فاضل بين البنين والبنات  
ويوقف الباقي الي البيان ولا يدخل في الوقف علي احدها لاحتمال انه  
من الصنف الاخر قال الاسنوي وهذا يوجب ان المال يصرف الي من عينه  
من البنين او البنات وهو غير مستقيم لانا لا نتيقن استحقاقهم لنصيب  
الخنثي بل يوقف نصيبه الي البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم  
ورده الوالد رحمه الله تعالى بان كلام الشيعين هو المستقيم لان سبب  
الاستحقاق مشكوك فيه وبين عدله موجود وشككت في مزاحمة  
الخنثي له والاسنوي عدله: ان شبهه ما لو سلم علي ثمان كتابيات فاسلم  
سنتين اربع او كانت تحت اربع كتابيات واربع وثنيات فاسلم معه  
الوثنيات ومات قبل الاختيار واطلق السلم احدي زوجتيه المسلمة  
والكتابية ومات قبل البيان فان الاعم للنصوص انه لا يوقف شي  
للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات  
غير معلوم ولو وقف علي مواله او مولاة فيما يظهر وله محقق بكسر  
التاء **الحنثي** بفتحها تبرعا او وجوبا او فرعه مع كاصح به القاضي ابو  
الطيب وابن الصباغ وقسم بينهما علي عدد الورث كما افعله كلام

الحنثي

المعتمد البند يعني لا علي المجهين مناصفة لتناول الاسم لها نصرا  
لا يدخل مدبر او ولد لانهما ليسا من الموالي حال الوقف والاحال  
الموت **وقيل يبطل** لاحتماله بنا علي ان المشترك مجمل وهو ضعيف  
ايضا والاصح انه كالعام فيجعل علي معنيته او معانيه بقربته وكذا  
عند عدمهما معهما او احتياطا كما قيل بكل منهما ولو لم يوجد سوى  
احدهما حمل عليه قطعا فاذا اطرا الاخر شاركه علي ما عتد ابن النقيب  
وقاسه علي ما لو وقف علي اخوته فحدث اخر وهو ممنوع كما افاده الولي  
العراقي بان اطلاق المولي علي كل منهما اشترك لفظي وقد دلت  
القريبة علي ارادة احد معنييه وهي الاخصار في الموجد نصار  
المعني الاخر غير مراد واما الاخرة فحقيقة واحدة واطلاقها علي كل من  
المؤاخي فيصدق علي من طر او ما يوزع به من ان اطلاق المولي عليهما  
لا علي جهة التواطؤ ايضا والموالة شي واخذ لا يشترك فيه لا اتحاد  
المعني سرد وجمع اتحاده ولان الوالاة بالنسبة للمسيدين من حيث كونه  
سما وبالنسبة للعتيق من حيث كونه متعا عليه وهذا من متعايران  
بلاشك ولو وقف علي مواليه من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا  
لا مواليم وقاس عليه الاسنوي ما لو وقف علي مواليه من اعلي  
ورد بان نفة ولا العتق يشمل فروع العتيق فسموا مواليا بخلاف نفة  
الاعتاق فانها تختص بالعتق بخلاف فروع العتق ويرى ان قوله صلى الله  
عليه وسلم الولي الحقة كلمة النسب من ربح في شمول الوالاة لعصبة السيد  
بل المصرح به في كلامه كما سياتي ان الوالاة يثبت لهم في حياته والصفة  
وليس المراد بها هنا النوبة بل ما يفيد قيد افي غيره **المتقدمة**  
**علي جمل** او سفودات ومثلوا الي بيان ان المراد بالجمل ما يعهما  
معطوفة لم يتخلل بينهما كلام طويل **تعتبر في الكل** توقفت علي محتا  
اولادي واحفادي وهم اولاد الاولاد واخوتي وكذا المتاخرة كغيرها  
اي عنهما وكذا الاستثناء اذا عطف في الكل او كقوله علي اولادي